

الفصل الثالث والعشرون

شركات التعاون الزراعية المشتغلة بالتوريد

والنقابات الزراعية الفرنسية

قد أفضنا في وصف نظام بنوك التعاون القروية لأنه يصلح في مجموعه لشركات التعاون الزراعية على اختلاف أنواع الأعمال التي تتولاها كما يدل على ذلك قيام البنوك القروية في كثير من الأحوال بشراء حاجات الزراعة كالأسمدة والبذور والعلف والآلات والأدوات الزراعية والفحم والزيوت ونحوها لحساب أعضائها وبيع حاصلاتهم وغير ذلك من أعمال التعاون الزراعية المختلفة

وقد جمعت شركات رايفيزن القروية ما بين التسليف وهاته الأعمال المختلفة لعدة أسباب منها قلة الكفاء للقيام بأعباء إدارة شركتين منفصلتين في القرية الواحدة ومنها ان بنك التعاون القروي في غير حاجة لرأس مال جديد لكي يتمكن من القيام بالشؤون الزراعية المتقدم ذكرها كما ان تحصيل أثمان ما يباع للأعضاء من السماد والأدوات الزراعية وما شاكلها ميسور لبنك القرية بالنظر لما للجنة إدارته من العلم بحالة كل من أولئك الأعضاء . أضف الى ذلك ان ما يمنيه هذا البنك من الربح من بيع الحاجات الزراعية للأعضاء ينمي موارده وأمواله الاحتياطية ويمكنه من خفض سعر القروض التي يقرضها للأعضاء وإعلاء سعر الفائدة التي يؤديها لهم عن ودائعهم

على ان من الشؤون الزراعية ما لا يتفق لبنك قروى ان يحسن القيام به كعامل
صناعة الزبدة والجبنة وتقديد اللحوم وما شاكل ذلك بالنظر لما تقتضيه من الخبرة
الفنية وما تستلزمه من الانصراف التام اليها دون سواها من الأعمال
والتعاون فى التوريد أبسط الأعمال التى تقوم بها شركات التعاون الزراعية وأسماها
ممارسة وأقلها افتقاراً الى التدريب الدقيق مهما اختلفت البيئة التى ينبت فيها . وسواء
أخذ بأسبابه العمال والصناع فى المدن أو أهل الريف ولذلك فلا غرابة فى ان رايفيزن
بدأ عمله العظيم بتوريد الخبز الجيد الرخيص ثم بتوريد الماشية ووجه همته بعدئذ الى
تدبير المال ولكنه لم يعرض عن التوريد بل عدّه فى مقدمة الأغراض التى ترمى
اليها بنوكه القروية كما تقدم . وكذلك كان التوريد قبلة نهضة التعاون الصناعى فى
انجلترا كما كان أول مظهر لنشاط النقابات الزراعية الفرنسية

والتوريد من أشد أغراض التعاون لزوماً لأهل الريف فان الفلاحين لا بد لهم
من شراء البذور والسماد ونحوها من حاجات الزراعة فان اشتركوا فى شرائها بدلاً من
انفراد كل منهم باشتياق ما يريد على حدة انتفعوا بالمتأج التى تترتب على الشراء
بالجملة وأخصها رخص الثمن وجودة البضاعة

أما رخص الثمن فلأن شركات التعاون الزراعية متى اشترت ما يحتاج اليه
اعضاؤها جملةً من الشركات التعاونية المركزية التى تنتمى اليها أو من كبار التجار
مباشرة تستطيع بداهة ان تشتري بثمان أقل مما يدفعه الفلاح الصغير أو بعبارة أخرى
تقتصد الربح الذى يجنيه الوسطاء وصغار التجار القرويين وليس ذلك الاقتصاد مما
يستخف به حتى اذا اقتصر الأمر على الأرباح المشروعة للأيدى العديدة التى تتقلب
عليها البضاعة فى جميع أدوارها من ساعة خروجها من المصنع الى وقت بيعها للفلاح
الضعيف الشأن فى قريته السحيقة أما اذا امتدت تلك الأيدى أو بعضها الى ما
يجاوز الربح المشروع واتهمزت ضعف ذلك الفلاح وجهله فباعته البضاعة المزجاة بالثمن
الفاحش فان الاقتصاد الذى يناله من وراء الشراء التعاونى يبلغ اذ ذاك مبلغاً عظيماً جداً
ومما لا يكاد يقل شأنًا عن اقتصاد أرباح الوسطاء وصغار التجار ما توفره شركات

التعاون من نفقات النقل فإن تقل الكميات الكبيرة بالسكك الحديدية يمكنها من شحن العربات الكاملة فيصبح قيمة ما يصيب الكيس الواحد من السماد مثلاً من نفقات النقل أقل كثيراً مما لو كانت الرسالة مؤلفة من بضعة أكياس فقط كما لا يخفى وقس على ذلك النقل بالبواخر أو المراكب الشراعية أو عربات النقل البرية فإن هذه القاعدة تنطبق عليها جميعاً . هذا فضلاً عن أن شركات التعاون كثيراً ما تستطيع أن تتفق مع السكك الحديدية وشركات النقل المائية على أجور خاصة لنقل بضائعها تقل عن الأجور المعتادة لأن مصلحة تلك السكك الحديدية والشركات إنما تقوم على كثرة البضائع التي تنقلها وخصوصاً متى كانت « شحنة كاملة »

ومعظم شركات التعاون الزراعية والبنوك القروية التي تشتغل بالأعمال الزراعية لا مخازن لها فهي إنما تشتري لوازمها بقدر حاجة أعضائها بناءً على طلبهم أو قياساً على ما اشتروه في السنوات السابقة ولذلك لا يدخل في تعيين الثمن الذي تتقاضاه من الأعضاء حساب نفقات إنشاء المخازن أو استئجارها ولا للخسارة التي تترتب على تلف البضاعة المخزونة أو هبوط أسعارها . وهي فضلاً عن ذلك لا ترمى إلى الربح من طريق الاتجار كما يفعل الأفراد لأن ههما الأول توريد أجود البضائع لأعضائها بأرخص الأثمان فلذلك تكفي بفرق زهيد ما بين ثمن الشراء و ثمن البيع ليفي بنفقات الإدارة وربما بقي بعد ذلك ما يكفي لتوزيع ربح ضئيل على الأعضاء بنسبة ما يمتلكونه من الحصص ولكن الأغلب أن يوزع عليهم بنسبة قيمة ما يشترونه من الشركة ولذلك فلا غرابة أن كان البون شاسعاً ما بين الأسعار التي تتقاضاها شركات التعاون من أعضائها وأسعار التجارة الاعتيادية

ولا يخفى أن الفائدة التي تعود على الفلاح مما يقتصده من ثمن حاجات الزراعة التي يشتريها لا تقتصر على مجرد قيمة المبالغ المقتصدة بل تتناول استزادة ثمرات أرضه من وراء استعمال ذلك المال المقتصد في استغلالها

وأما جودة البضاعة فلأن التجار الذين يعاملون الفلاح لا يضمنون عادة جودة الأصناف التي يبيعونها إياها وإن ضمنوها فليس للمشتري من سبيل إلى التحقق من

صحة تلك الضمانة وعلى الأخص اذا كانت قيمة ما اشتروه ليست بالشئ الكثير فالذى يشتري من السماد ما قيمته ثلاثة جنيهات مثلاً لا قبل له بانفاق ثلاثين أو أربعين قرشاً لتحليل ذلك السماد والتحقق من احتوائه على المواد الصالحة لتغذية الزرع وقد قامت الأدلة التى لا عداد لها على ان الفلاح كثيراً ما يدخل عليه الغش وخصوصاً عند شراء الأسمدة فمن ذلك ما يلجأ اليه بعض التجار عديمى الضمائر من خلط نترات السودا بجانب عظيم من ملح الطعام فيحل بالفلاح المسكين من وراء تلاعبهم ويل خسارة المال الذى أنفقه فى ذلك السماد المزعوم وويل ضياع الحاصلات الجيدة التى كان يرجيها بل كثيراً ما لا تخلو هذه الأسمدة الفاسدة من الاضرار بالأرض . أما شركات التعاون فقد اتخذت حيلتها لذلك فاشتترطت على مورديها أن يُخْتَبَر ويُحْمَل ما تستورده منهم قبل استعماله وفرضت عليهم التعويض والغرامة عما يوجد غير صالح من السماد والبذور وما شاكلها

ومما ثبت بالاختبار ان تناقض المصلحة الطبيعى بين التاجر والفلاح يتلاشى تدريجاً بفضل التعاون فى التوريد لأن التاجر كلما زادت كميات البضائع التى يبيعها ووثق من توارد الطلبات فى أوقات معينة أصبح الربح الذى يعود عليه منها أكثر مما يفقده من نقص السعر

وتتفاوت قيمة الحصص فى رأس مال هذه الشركات ما بين بضعة قروش وبضعة جنيهات وقد تدفع فى الحالة الأخيرة على عدة أقساط سنوية والأفضل أن تكون القيمة فى حد مقدور معظم أفراد الطبقة التى تقوم الشركة بين ظهرانيها فلا يصعب على الواحد منهم أن يكتتب بثمان حصص واحدة على الأقل أما أغنيائهم فليس ما يحول بينهم وبين شراء الكثير من الحصص

وتختلف طرق الشركات فى جمع طلبات الأعضاء على أن أسلمها عاقبة وخصوصاً بالنسبة للشركات الحديثة العهد الطريقة المعروفة بصندوق الوسطة التى اتبعتها النقابات الزراعية الفرنسية فى بادئ أمرها وهى أن تعلن لجنة الادارة الاعضاء عن آخر ميعاد لتقديم طلبات الأصناف المختلفة واذ ذاك تقدم تلك الطلبات على مطبوع يوزع لهذا

الغرض فحتى كملت تشتري الشركة المقدار اللازم من كل صنف ومتى وردت البضاعة تؤخذ منها النماذج وترسل للتحليل أو الاختبار ثم يكلف كل عضو باستلام ما يخصه في مكان معين كمحطة السكة الحديدية فإذا تخلف العضو عن الاستلام كان للشركة أن تباع الأصناف الواردة برسمه لعضو آخر أو أن تحصل ثمنها منه . على أنه متى توطدت دعائم الشركة وتقادم عليها العهد ونمت أعمالها لم يعد في وسعها أن تعمل بهذه الطريقة على إطلاقها في جميع الأحوال بل كثيراً ما تضطر إلى شراء البضائع لحسابها وتخزينها تحت طلب الأعضاء ولكن لا بد من لزوم جانب الحذر الشديد في هذه الأحوال لأن نجاح شركات التعاون في التوريد إنما يتوقف قبل كل شيء على توافر الأسباب الكفيلة ببيع كل البضاعة التي تشتريها ولذلك يتعين على هذه الشركات أن لا تتورط في شراء كميات من البضائع تزيد عما تستطيع بيعه للأعضاء ان لم يكن في الحال ففي وقت غير طويل لأن الخسارة إنما تجيء من طريق خزن البضاعة للوسم التالي وما قد يترتب على ذلك من التلف أو هبوط السعر فضلاً عن نفقات المخازن والشركات القلائل التي لها مخازن تنمدب عادة أحد أعضائها للحضور إلى المخزن مرة أو مرتين في الأسبوع لمباشرة البيع للأعضاء وقليلاً ما تدعو الحال إلى فتح المخزن بالاستمرار حتى في الشركات الكبيرة

وتحدد الأسعار لجنة الإدارة بموافقة مجلس المراقبة والعادة ان يضاف إلى ثمن الشراء (بما فيه من نفقات النقل وما شاكلها) مبلغ زهيد للقيام بنفقات الإدارة ولإنشاء مال احتياطي دائم على أن كثيراً من الشركات تباع بأسعار السوق الاعتيادية وفي نهاية العام توزع ما يفيض من الربح بعد سد حاجة المال الاحتياطي ونفقات الادارة ما بين الأعضاء بنسبة قيمة البضائع التي اشتراها كل منهم ولهذا الطريقة مزية ترغيب الأعضاء في الشراء بالتعاون فضلاً عن سد الخسارة التي قد تحصل في بعض الأحوال وذلك بطريق توزيعها على مجموع عمليات السنة كما أن الشركة تصبح بهذه الوسيلة بمثابة صندوق توفير للأعضاء من حيث لا يشعرون لأنهم لا يدفعون إلا الأثمان المتداولة في حين أنها تزيد عما تكلفته البضاعة فتحفظ هذه الزيادة إلى أن

توزع بينهم توزيعاً نسبياً في آخر العام وتكتفى كثير من الشركات بتوزيع هذا الربح النسبي فلا توزع ربحاً آخر على الحصص . قال السير هوراس بلنكت *Sir Horace Plunkett* « زعيم نهضة التعاون الأيرلندية في خطاب ألقاه في ١٢ يولييه سنة ١٩١٣ على مندوبي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الذين أرسلوا الى أوروبا في تلك السنة لدرس نظام التعاون أن مبدأ توزيع الأرباح بنسبة المعاملات دون الحصص ومبدأ المساواة المطلقة في رقابة العمل بحيث لا يكون للعضو الواحد سوى صوت واحد هما من الخصائص التي امتاز بها النظام التعاوني فكانت من أهم المؤثرات في احداث الرقي الاجتماعي الذي جاء من ثمرات ذلك النظام^(١) »

والدفع المعجل أساس المعاملة في هذه الشركات لما فيه من البعد عن التعرض لخطر الخسارة^(٢) على أن بعض الشركات الغنية تبيع دفع الثمن في مدة تتراوح ما بين ٢٠ يوماً وثلاثة أشهر من تاريخ استلام البضاعة فإذا اقتضى ذلك الميعاد كلف الأعضاء بدفع فائدة قدرها خمسة في المائة أو أكثر اذا اقتضى الحال ولا يتجاوز أجل الدفع عادة تسعة أشهر من تاريخ استلام البضاعة وقد عمل بعض الشركات بمبدأ تنزيل حطيطة (اسكونت) قدرها واحد أو اثنان في المائة من الثمن لمن يسدد في اثناء ثلاثين يوماً وذلك رغبة في تعويد الأعضاء على الدفع المعجل

ومن البديهي ان هذه الشركات لا تورد لسوى الأعضاء وربما كان هذا المبدأ المتبع في شركات التعاون على اختلاف أنواعها من اكبر موجبات اقبال الأهالى على عضويتها لما يتبينونه من المزايا التي لا تتوافر لهم خارجها . ومن دعائم نجاحها ان لا يشتري الأعضاء لوازمهم الزراعية الاً منها ولذلك فقد وضعت بعض الشركات في قوانينها نصاً بهذا المعنى على ان معظمها تكتفى ببحث الأعضاء على ذلك دون ارغامهم والمسئولية في شركات التعاون في التوريد محدودة الاً في البلدان التي ألغت

(١) اقتراح حل المسألة الزراعية بقلم السير هوراس بلنكت صحيفة ٢٠ .

A Suggested Solution of the Rural Problem by Sir Horace Plunkett, page 20.

(٢) التعاون في الزراعة لوولف صحيفة ٤٢

Co-operation in Agriculture by. H. W. Wolff, page 42

المسئولية المطلقة كالمانيا حيث لا تزال المسؤولية مطلقة في معظم شركاتها على أنه يجب أن يراعى في اطلاق المسؤولية أو تحديدها الطريقة التي تتبعها الشركة في تحصيل الثمن من أعضائها فان باعهم فوراً كانت المسؤولية المحدودة وافية بالحاجة أما اذا أمهلتهم في وفاء الثمن أصبح مثلاً مثل بنوك القرى ولم يكن لها بد من المسؤولية المطلقة

ولم تكتف بعض شركات التعاون الفنية بما أدركته من خفض سعر الحاجات الزراعية بما لم يكن ليحلم به الفلاحون من قبل ولا بترقية نوعها فعمدت الى الاشتغال بصنع الأسمدة والآلات لا طلباً للربح من طريق الاتجار ولكن ابتغاء خفض السعر الى المستوى الأدنى بما تقتضيه من الأرباح التي يتقاضاها أرباب المصانع على ان هذا الطريق وعر المسلك محفوف بالمصاعب معرض لخطر المغامرة المالية لما يستلزمه من الخروج عن نطاق الأعمال التعاونية السهلة المأخذ والدخول في ميدان الصناعة الحديثة وما تقتضيه من الامام بالدقائق الفنية والأصول المالية ومع ذلك فقد تهيأ النجاح لكثير من شركات التعاون في مثل هذا العمل في مختلف البلدان وخصوصاً في ايطاليا حيث قامت عشر شركات تعاونية فجمعت رأس مال يبلغ ٣٢٠٠٠٠٠ جنيه مؤلفاً من حصص تتراوح قيمتها ما بين خمسة فرنكات وجنيهين بحيث لا يباح للعضو الواحد أن يمتلك من الحصص ما تُربى قيمته على ٢٠٠ جنيه وهذه الشركات تصنع من فوق الفوسفات في معاملها نحو ١٥٠٠٠٠ طن في السنة وكلها ناجحة نجاحاً لا يترك مجالاً للمزيد وقد اجتمعت معاً تحت لواء نقابة عامة توفق بين مجهوداتها من دون أن تتعرض لادارتها الداخلية . ويعد هذا العمل أرقى تطورات نهضة التعاون في التوريد ولا ريب في أنه قد أصبح محل تفكير الكثير من أقطاب عالم التعاون في هذه الأيام

وللتعاون في التوريد من المزايا الاقتصادية والأدبية ما لا يستخف به فان رخص الأسمدة والبذور والآلات ونحوها من حاجات الزراعة وجودتها ما يحمل الفلاحين على الاكثار من استعمالها ولا يخفى ما يترتب على ذلك من موالاة اصلاح الأرض وتحسين أساليب الزراعة وترقية معارف الفلاحين الزراعية

ولا تقتصر شركات التعاون في التوريد على شراء حاجات الأعضاء الزراعية جملة ولكنها تتوخى ارشادهم الى كيفية استعمال الأسمدة المختلفة وما يصلح منها لكل نوع من المحاصيل ولكل تربة من الأرض وقس على ذلك استعمال الآلات الزراعية الحديثة وادخال أنواع الزراعة التي تربي ربحاً عما سواها الى غير ذلك من وسائل انماء الانتاج الزراعى فوظيفتها التعليمية لا تقل شأنًا عن وظيفتها الاقتصادية كما انها تقوم كجميع شركات التعاون على اختلاف نزعاتها بكثير من الأعمال الاجتماعية والأدبية العامة التي لا تقف عند حد نفع أعضائها بل تتناول اصلاح شؤون أهل القرى بوجه عام ولم توجه هذه الشركات عنايتها الى المنافع المادية قبل سواها إلا لأت الفلاح لا يسهل عليه ادراك مزايا الاجتماع الأدبية وهو في شديد الافتقار الى تدبير أسباب النجاح الحيوية التي لا غنى له عنها مما قد لا يخرج عن حد شراء حاجاته الزراعية من البضاعة الجيدة بالثمن المعتدل وبيع حاصلاته بيعاً راجحاً واستغلال أقصى ثمرات أرضه فحتى تم له ذلك على يد شركات التعاون قامت ثقته فيها على ما جناه من المزايا الاقتصادية المحسوسة وسهل على هذه الشركات حينئذٍ بحكم التدرج الطبيعى ان تتخذ تلك الثقة وسيلة للأخذ بيده في سبيل الرقى الاجتماعى والأدبى . ومن المحقق ان الفلاح الذى يأمن غائلة الربا وتتهياً له وسائل الرخاء لا يكلف دعاة الاصلاح كبير مشقة لحمله على سلوك ذلك السبيل أما اذا وجه القائمون بأمر نهضة التعاون الزراعية عنايتهم شطر الأغراض الأدبية قبل تدبير أسباب الرخاء المادى فما لا نزاع فيه ان جهدهم لا يقابل بسوى الاعراض من طبقات القرويين

ومن أفضل شركات التعاون الزراعية المشغلة بالتوريد المنشآت التعاونية الفرنسية المعروفة بالنقابات الزراعية (*Les Syndicats Agricoles*) التي بعثها فى الوجود قانون ٣١ مارس سنة ١٨٨٤ وبمقتضاه أتيح انشاء نقابات أرباب المهن بلا حاجة لموافقة الحكومة

وكان الغرض من انشاء النقابات الزراعية فى بادئ الأمر مجرد السعى وراء ترقية شؤون أعضائها الأدبية والاجتماعية والسهر على مصلحتهم والدفاع عنها وانماء عاطفة

التضامن فيما بينهم وترقية معارفهم الزراعية على انه لم يقتضا ان تحقيق هذا الغرض السامح لا يتم لها ما لم تعمل على جلب ما تستطيع من المزايا المادية لأهل الزراعة فأخذت على عاتقها منذ أول نشأتها شراء الحاجات الزراعية لحساب أعضائها وارتقت من ذلك تدريجاً الى الانتاج والبيع المتعاوني ثم الى التأمين ونحو ذلك من الأغراض التعاونية

وقد أتينا فيما تقدم^(١) على طرف من وصف الانقلاب الخطير الذي أحدثته النقابات في عالم الزراعة الفرنسية ورأينا أن نشير هنا بوجه الاجمال الى نظام هذه المنشآت البديعة معتمدين في ذلك على ما ورد في كتاب الكونت روكيني الغني عن الاطراء^(٢)

فالنقابة الزراعية على تعريفه جمعية تؤلف من الزراع ذوى الأملاك والمستأجرين على اختلاف أساليب ايجارهم وعمال الزراعة وذوى المهن التي من شأنها تسهيل وسائل الانتاج الزراعي وذلك لدراسة مصالحهم الاقتصادية والزراعية والدفاع عنها . وهذا الاجتماع انما يقوم على وحدة المهن أو تشابهها والشرط فيه أن يكون أعضاء النقابة من ذوى الشأن في استغلال الأرض

أما طريقة تأليف النقابة تأليفاً قانونياً صحيحاً فغاية في السهولة والبساطة وهي ان يجتمع فريق من تقدم ذكرهم وبعد تحققهم وجه الفائدة التي تعود عليهم من وراء تأليف النقابة واجماع رأيهم على انشائها تتلى عليهم لأئحة نموذجية المناقشة فيها وتعديلها على ما يوافق حاجتهم اذا اقتضى الحال ثم التوقيع عليها . وبعدئذٍ ينتخب الأعضاء الذين يعهد اليهم بالادارة بالطريقة المنصوص عليها في تلك اللائحة ويجب أن يكونوا فرنساويي الجنس متمتعين بالحقوق المدنية ولا يطلب منهم شرط آخر ومتى تم ذلك اعتبرت النقابة موجودة وساغ لها الاشتغال بالتطبيق لنصوص قانون ٢١ مارس سنة ١٨٨٤ وبموجب لأئحتها الداخلية ولا يتبقى من الاجراءات سوى قيام المؤسسين

(١) صحيفة ٢٨ وما بعدها

(٢) *Les Syndicats Agricoles et leur œuvre par le Comte de Rocquigny*

بايداع صورتين من اللائحة لدى عمدة البلد مع كشف بأسماء جميع الأشخاص المنوطين بإدارة النقابة . ويؤخذ من العمدة ايصال باستلامه اللائحة والكشف وفى ما تقدم من الاجراءات من السهولة ما لم يمنح لأى نوع آخر من الشركات أو المنشآت المختلفة مما يدل على ان الشارع قد عد النقابات الزراعية من الأعمال ذات النفع العام

وبمجرد وجود النقابة تتمتع بالشخصية المدنية فيسوغ لها الامتلاك والاقتراض والاقرض والتقاضى على ان حق امتلاك العقارات مقيد بأن لا يتعدى العقارات التى تلزمها لعقد اجتماعاتها ولمكتبتها ولأما كن التدريس الفنى التى تنشئها ولها أن تقبل المنح والهبات والوصايا ضمن هذه الحدود

ولا بد من تعيين الأغراض التى تتوخاها النقابة فى لائحتها الداخلية وللدلالة على ماهية تلك الأغراض نأتى على مثال مستمد من لائحة نقابة مقاطعة الاندر *L'Indre* المؤسسة فى شاتورو *Châteauneuf* فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ حيث جاء فيها : « الغرض العام الذى تتوخاه النقابة هو درس المصالح الزراعية الاقتصادية والدفاع عنها وهى ترمى بنوع خاص الى ما يأتى

أولاً - فحص جميع وسائل الاصلاح التشريعى وسواها وجميع التدابير الاقتصادية وعرضها على دوائر الحكومة ونحوها من جهات الاختصاص العامة والمطالبة بتحقيقها وخصوصاً فيما يتعلق بالتكاليف المفروضة على الأملاك العقارية وبتعريفات السكك الحديدية وبالمعاهدات التجارية والتعريفات الجمركية وعوائد الدخولية والرسوم المحلية كرسوم الأسواق والموالد ونحوها

ثانياً - نشر التعليم الزراعى والمعارف الفنية سواء بطريق التدريس أو القاء المحاضرات وتوزيع النشرات وانشاء المكتبات أو بغير ذلك من الوسائل

ثالثاً - أن تبعث على اقيام بالتجارب الزراعية واختبار الأسمدة والآلات المتقنة وكل الوسائل الأخرى التى تؤدى الى تسهيل العمل وخفض النفقات وانماء الانتاج رابعاً - تشجيع وتأسيس وادارة المنشآت الاقتصادية كشركات التعاون فى

التسليف وشركات الانتاج والبيع وصناديق الاعانة المشتركة وصناديق التقاعد والتأمين ضد الحوادث ومكاتب الاستعلامات المتعلقة بعرض وطلب الحاصلات والسماذ والمواشى والبذور والآلات الزراعية والعمال

خامساً - ان تعمل كوسيط فى بيع الحاصلات الزراعية وشراء السماذ والبذور والآلات والمواشى وجميع المواد الأولية أو المصنوعة النافعة للزراعة بطريقة تعود بالربح على أعضائها

سادساً - أن تراقب استلام السماذ والبذور ونحوها التى يشتريها الأعضاء وتسليم الحاصلات الزراعية ونحوها التى يبيعونها لكي تتحقق من صحة مقاديرها ومن خلوها من الغش

سابعاً - أن تمد أعضاءها بالرأى فى كل ما يتعلق بمهنة الزراعة وان تنتخب العدول والخبراء لحل المسائل الاقتصادية التى يقوم عليها النزاع

واللائحة الداخلية للنقابات الزراعية التى قامت فى مقاطعة *Doubs* أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالأغراض الأدبية لتلك النقابات حيث جاء فيها :

« من أغراض النقابة أن تؤدى بالنسبة لأعضائها وظيفة جمعية مساعدة وان تنشئ بينهم الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها كجمعيات التأمين وصناديق معاشات التقاعد والاعانة وغيرها من الجمعيات التى ترمى الى ترقية مرافقهم الأدبية والعقلية والفنية والى تحسين مركزهم المادى »

وأبلغ من ذلك فى الدلالة على الفكرة السامية التى كانت رائد مؤسسى النقابات الزراعية فى فرنسا ما جاء فى اللائحة الداخلية لنقابة بولينى *Poligny* وهى من النقابات الخمس الأول التى أنشئت فى سنة ١٨٨٤ :

« تعمل النقابة على بث حب المهنة الفضلى التى ما فتئت منذ القدم عماد الثروة الكبرى للوطن الفرنساوى وهى مهنة الفلاحة وعلى زيادة تعلق سكان الريف بقراهم وبالأرض التى يفلحونها واستعمال كل الوسائل التى فى وسعها طلباً لاعلاء قدر الفلاحة وجعلها مهنة رابحة »

ويجب أن تنص اللائحة الداخلية على طريقة ادارة النقابة وبما ان هناك نقابات لا يزيد عدد أعضائها على عشرين أو خمسة وعشرين عضواً ونقابات أخرى قد يصل عدد الأعضاء فيها الى نحو عشرة آلاف عضو فن البديهي ان طريقة الادارة تختلف باختلاف أهمية النقابة

ويقوم بالادارة عادة مكتب يرأسه رئيس النقابة وهو الذى يديرها ويمثلها بازاء الغير وهذا المكتب يساعد مجلس ادارة يختلف اختصاصه أهمية ويجتمع أعضاء النقابة فى هيئة جمعية عمومية مرة أو مرتين فى السنة فيقدم اليهم مكتب النقابة تقريراً عن حالتها المالية وعن الأعمال التى قامت بها وتقرر الجمعية ما تراه فى الاقتراحات التى يعرضها عليها مجلس الادارة وهى التى تعين ذلك المجلس أما مكتب النقابة فيعينه المجلس إلا اذا انتخبته الجمعية العمومية مباشرة كما يحصل فى كثير من الأحوال وتدور جميع أعمال النقابة على محور العلانية فليس هناك هيئات خفية أو سرية وينتخب المكتب عاملاً بمرتب بوظيفة سكرتير أو مدير يؤخذ من خارج مجلس الادارة وتفوض اليه بعض اختصاصات ذلك المكتب ولكن كثيراً ما يأخذ الرئيس أو السكرتير على عاتقه القيام بواجب شاق يستغرق قسماً مهماً من وقته وهو تحرير رسائل النقابة ومساك دفاترها وحساباتها بلا مقابل

وتنص اللائحة الداخلية أيضاً على كيفية قبول الأعضاء غير المؤسسين والعادة ان المرشح يزكيه غالباً عضوان من أعضاء النقابة ويقر على قبوله مجلس الادارة أو مكتب النقابة

وتختلف دائرة أعمال النقابة ضيقاً أو سعة بلا تقيّد بقاعدة مقررة فمنها ما تقتصر على قرية واحدة ومنها ما قد تتناول مقاطعة كاملة وليس ثمت تفاضل مطلق بين تلك الطرق فان هنالك من النقابات من كل نوع ما صادفت نجاحاً عظيماً . وكثيراً ما يراعى فى تحديد دائرة العمل ما تقتضى به الظروف المحلية . أما النقابات التى تتناول أعمالها مقاطعة كاملة فقد كان الإقبال عليها عظيماً فى بادئ أمر النهضة التعاونية لما لها من سعة النفوذ فى الدفاع عن المرافق الاقتصادية المرتبطة بالزراعة والقدرة على

الاتفاق مع التجار على ما يلائم مصلحة أعضائها الكثيرى العدد فضلاً عما تستطيعه من سهولة نشر طرق الزراعة الصحيحة فهي بازاء الجمهور من القوى المظمى التى يستد بها . أما بازاء أعضائها فان أثرها أقل أهمية اذ من البديهي ان اتساع نطاق دائرة العمل ليس من شأنه أن يبعث على وجود صلة حقيقية بين الأعضاء أما العلاقات التى تربطهم بمكتب النقابة فمادية محضة ولا شأن لها فى تكوين الرابطة الصحيحة فيما بينهم على تفرقهم فى شتى الأنحاء وفقدان التعارف من بينهم ولذلك فان مثل هذه النقابات الكبيرة لا محل فيها لنماء روح التضامن الذى هو الدعامة الحقيقية للفكرة التعاونية وهى على ملأمتها للعمل المادى الذى تقوم به من شراء وتوزيع حاجات الزراعة لا تصالح كثيراً للقيام بالأعمال الأدبية والاجتماعية

أما النقابات التى تقوم فى قرية أو أكثر من قرية متجاورة فعلى تقيض تلك فى ان الأعضاء الذين تجمع ما بينهم يعرفون بعضهم البعض ويشعرون بتكاتفهم واشتراكهم فى المرافق ويقدر كل منهم قيمة الآخر الشخصية وحالة عمله المالية وقد اتحدت أغراضهم وتوافقت مصالحهم وتشابهت حوائجهم فسهل توحيد الوسائل المؤدية لادراك هذه الأغراض وخدمة هذه المصالح وسد هذه الحوائج وتلك ظروف لا بد من توافرها لتأليف جماعات أهل المهنة الواحدة على أساس التضامن الفعال الذى تشتد أواصره كلما استقام أمر النقابة ونجح عملها

ولهذه النقابات القروية الصغيرة اليوم أنصار كثيرون يعرفون لها فضل تكوين ما يصح أن يسمى بالأسرة القروية الكبرى التى تسهر على خير جميع أعضائها وتعمل على انماء رفاهتهم وتؤدى لهم أجلّ الخدم المادية وتربيتهم التربىة الاجتماعية المثلى ويعدها بعضهم بحق خير أنواع النقابات الزراعية وأكثرها وفاءً بالأغراض التى تتطلبها حالة الفلاحين المعاشية وأقومها سديلاً للتوفيق بين طبقات القرويين والدفاع عن مرافقهم الاجتماعية

ولا شك فى ان هذه النقابات الصغيرة قد أتت بنتائج حسنة جداً من هذا القبيل فهى الوسيلة المثلى لاجتماع ذوى الشأن فى فلاحة الأرض وخصوصاً اذا انتمت الى

جمعية عامة حسنة التنظيم توحد ما بين مراميها وتكسبها صبغة الادارة الحسنة وتجعل في متناولها موارد لا قبل لها بالوصول اليها وحدها

على ان ادارة شؤون هذه النقابات الصغيرة لا تخلو من الصعوبات التي تقتضى مكافحة عظيمة لتذليلها فمنها تدبير العدد الكافي من ذوى الهمة والاخلاص الذين لا غنى عنهم لكي يتحقق لها النجاح والرخاء ومنها صعوبة اجتناب الاهواء المحمية الشديدة التي اذا تغلبت على النقابة أفست عليها أمرها وصيرتها مرسحاً لتمثيل الضغائن والأحقاد . أما النقابات الكبيرة فان مجرد اتساع نطاقها يهيئ لها سبيل التغلب على مثل هذه العقبات

ولكن هنالك وسيلة لمعالجة نقائص النقابات الكبرى مع الجمع بين مزاياها التي سبق ايضاحها وبين المزايا المعترف بها للنقابات الصغيرة وهو علاج بسيط لا يخرج عن حد تأليف النقابة الزراعية من فروع محلية قروية لكل منها مكتب خاص فيصبح كل فرع منها بمثابة نقابة صغيرة ضمن نقابة كبيرة . وتدير المكاتب الفرعية شؤون هذه الجماعات المحلية بحسب احتياجاتها الخاصة فتصير بمنزلة الأعضاء من جسم قوته العاقلة المحركة في المكتب المركزي الذي يشرف عليها جميعاً ويوفق ما بين مجهوداتها في سبيل تقدم الزراعة والدفاع عن مرافقها واصلاح حالة الفلاحين . ويوجد من نقابات هذا الطراز عدد يذكّر في فرنسا

ومجمل ما يستنتج مما تقدم ان تحديد نطاق عمل النقابة يجب أن يرجع فيه الى الظروف المحيطة بها ففي كل حالة خاصة يتعين على مؤسسيها أن يقرروا دائرة العمل المثلى لهم تبعاً لاحتياجاتهم وعوائدهم وأحوال زراعتهم وليس ثمت محل لوضع قواعد عامة في هذا الصدد لأن مرونة النقابات الزراعية في الشكل والمظهر هي من المزايا التي مكنتها من الوفاء بحاجات أهل الريف في جميع أنحاء فرنسا على اختلاف نزعاتهم وسهلت لها سبيل الوصول الى النتائج الحسنة التي أدركتها

تتمتع النقابات الزراعية بالشخصية المعنوية بحكم القانون على ان مجرد اعتبارها أشخاصاً معنوية ليس بمجديها شيئاً اذا لم يتيسر لها المال الذي تسد به نفقاتها العامة

وتستعين به على بلوغ الأغراض السامية التي تتوخاها . وقد اعتمدت في تكوين ذلك المال على عدة موارد وهي رسم اشتراك الأعضاء والهبات التي قد ترد عليها والاعانات التي قد تصلها من بعض المجالس العامة والمجالس البلدية وبعض الجمعيات الزراعية وفرق الثمن الذي تفرضه على صفقات البيع والشراء التي تعقدتها لحساب أعضائها

ورسوم الاشتراكات زهيدة تحدد في معظم الأحيان بفرنكين أو ثلاثة في السنة وقد لا تزيد على نصف فرنك وهناك نقابات تختلف قيمة الاشتراك فيها باختلاف طبقات الأعضاء فلمؤسسون أو المتبرعون يدفعون اشتراكاً أعلى مما يدفعه بقية الأعضاء كما يدفعون رسم دخول متفاوت قيمته تبعاً لمقتضيات الأحوال . وقد يدفع عمال الزراعة أو أبناء الفلاحين الذين سبق لأبائهم الدخول في النقابة اشتراكاً زهيداً دون القيمة المحددة لسواهم . وقد لجأت بعض النقابات القلائل الى تقدير قيمة الاشتراكات بنسبة مساحة الأطيان التي يزرعها الأعضاء سواء كانت من ملكهم أو مما يستأجرون أو بنسبة الضريبة العقارية

وللنقابات الزراعية أن تقبل الهبات بشرط أن لا تخصص العقارات لغير عقد اجتماعاتها وايواء دور كتبها ودور التدريس الفني التي تنشئها وذلك لأن قانون سنة ١٨٨٤ علق جواز امتلاكها العقارات على هذا الشرط

أما القيمة الزهيدة التي تضيفها معظم النقابات على ثمن البضائع التي تشتريها لحساب أعضائها فانها من الموارد الثابتة التي تزداد نماءً بازدياد الأعمال التي تقوم بها النقابة . وهذه القيمة التي تضيفها على فواتير التجار قد لا تزيد على واحد أو اثنين في المائة وقد تصل الى أربعة في المائة في بعض الأحوال التي يقتضى الشراء والتوزيع فيها مشقة خاصة . ومن المقرر أن هذه الزيادة لا يقصد بها سوى سد النفقات العامة التي تنفقها النقابة في سبيل ادارة أعمالها والنفقات الخصوصية التي تقتضيها المفاوضة في شراء البضائع وتحليلها وتوزيعها ونحو ذلك . وقد تستعمل هذه الزيادة أيضاً لتكوين المال الاحتياطي

ويسوغ للنقابات أن تضيف رسوم اشتراك الأعضاء الى المال الاحتياطي وان

تخصص فرق الثمن الذى تتقاضاه على البضائع لسد النفقات العامة وقد تمكنت بعض النقابات الكبرى التى رسخت قدمها من تكوين رأس مال كبير بهذه الطريقة مع لزوم جانب الاقتصاد فى نفقات الإدارة فلم يعد من النادر أن تجد نقابات ذات رأس مال يتراوح ما بين ثلاثين وستين ألف فرنك وقد جاوز مال بعضها مائة ألف فرنك . ومما لا نزاع فيه ان هذا الرخاء الذى ترتع فى بحبوخته بعض النقابات الغنية هو من أهم الوسائل التى تعينها على تحقيق أغراضها وتفتح أمامها مجالاً واسعاً للعمل النافع على ان السواد من النقابات لا تزال ضئيلة الموارد فلذلك تصادف صعوبة كلية فى تدبير المال الذى يكفل لها الاستقلال الاقتصادى

وقد عمد مؤسسو النقابات الزراعية منذ أول عهد نشأتها الى فتح أبوابها لصغار الفلاحين والواقع ان الخدم التى تؤديها للزراعة انما تعود بالفائدة عليهم بنوع خاص فانها بسطت تحت أقدامهم مدى واسعاً للتقدم الزراعى وأدنت منهم أسباب النجاح التى كانت تعوزهم وأحدثت بينهم وبين كبراء الفلاحين شيئاً من التوازن فى استغلال الثروة الزراعية فقامت بوظيفة ديمقراطية حققة طالما مست اليها الحاجة فى عالم الزراعة ولم يقف أثرها عند حد نفع أعضائها بل تناول افادة سكان الريف عامة . ولذلك يخطئ من يصورها كجمعيةات أنشئت لفائدة الزراعة الكبرى

وقد يدعى بعض خصوم النقابات الزراعية انها تؤلف من ذوى الأملاك العقارية دون سواهم على انها ليست فى شىء من ذلك فانها ترحب بجميع طبقات المشتغلين بفلاحة الأرض طبقاً للمبادئ التى وضعها مؤسسوها وأيدها مؤتمر النقابات الأهلى الذى عقد لأول مرة فى مدينة ليون سنة ١٨٩٤ فى قراره القائل بأن « صفة الاجتماع المختلط يجب أن تكون على الدوام هى القاعدة المطلقة التى تقوم عليها النقابات الزراعية » فالنقابات الزراعية اذن مختلطة فى معظم الأحوال بمعنى انها تقبل العمال كما تقبل ذوى الأملاك سواء بسواء وذلك من أهم أسباب نجاحها فانك لتجد الأعضاء فى النقابة الواحدة من كبار ذوى الأملاك العقارية وصغارهم والمستأجرين والفلاحين الذين يزرعون الأرض بالاشتراك مع الملاك ومستخدمى الزراعة والعمال البسطاء وهناك

يتعاملون كيف يتعارفون ويتآلفون ويتبادلون المنفعة وكيف يتكاتفون على طلب الاستزادة من العلم والاستنارة والبحث في مرافقهم المشتركة والعمل في سبيل فوزها . وليس هناك أصاح من هذه الاجتماعات الشبيهة بالعائلية لاحداث التقرب والتعاقد ما بين الطبقات المختلفة ورفع مستوى الديموقراطية الزراعية . وقد أحسن دعاة نهضة النقابات الزراعية غاية الاحسان اذ أدركوا ان النقابات إن أرادت أن تكون اداة نجاح حقيقى ووسيلة اصلاح اجتماعى ذى شأن فلا بد لها من السعى فى تثبيت دعائم الاتحاد بين المالك والعامل الزراعى خلافاً لما يوجد فى عالم الصناعة من ضروب النزاع والانقسام التى كثيراً ما اتخذها ذوو الأهواء وسيلة لتنفيذ مآربهم . ومن المحقق انه لو أنشئت نقابات لذوى الأملاك العقارية دون سواهم أو بعبارة أخرى لذوى الأموال الزراعية لكانت نتيجتها الطبيعية تأليف نقابات أخرى لعمال الزراعة تكون على عدااء مع تلك فتتقسم القوى الزراعية الى جيشين يتناصبان العدوان . فالنقابة المختلطة هى الجمعية التعاونية المثلى لأهل الزراعة لأنها خير اداة للوئام والتضامن وهى تحول دون اختار الأحقاد بين طبقات أهل الريف

نعم ان العلاقات التى تربط المالك بالأجير فى عالم الزراعة أحسن منها بوجه الاجمال فى عالم الصناعة ولكن الحكمة تقضى مع ذلك بدوام السهر على عدم تكديرها بما يؤثر فى اذهان البسطاء من خالب الآمال وكاذب الوعود الاشتراكية . وهذا هو السبب فى أن النقابات الزراعية لم تسكتف بالعمل على زيادة الانتاج الزراعى بالوسائل الأولية التى لا تخرج عن حد شراء الأسمدة والبذور ونحوها بل أدركت المغزى الحقيقى المقصود باجتماع الزراع فى صعيد واحد فوجهت همتها الى اصلاح شؤون الأسرة الزراعية الكبرى من جميع جهاتها الاقتصادية والاجتماعية

وهذا التضامن المتين العرى الذى نشأ فى دائرة النقابات الزراعية ما بين كبار الفلاحين وأوساطهم وصغارهم وبين المستأجرين وعمال الزراعة لا محيص له من أن يتجاوز نطاق الأعمال المادية التى تقوم بها النقابات فى سبيل سد حاجات الزراعة ولا بد له من أن يتناول أسباب التقدم الأدبى والرفاهة والأمن ورفع المستوى الاجتماعى

الريفي تدريجاً ولذلك لا تنفك النقابات عن السعى في اجتذاب عمال الزراعة اليها بما تهيئه لهم من المزايا الخاصة من مثل الاعانة عند المرض وتدير معاش التقاعد للمعجزة وايجاد وسائل العمل لمن لا عمل لهم

وقد أتيح للنقابات الاقتراض لآجال قصيرة من البنوك القروية لكي تستعين بذلك على اداء مهمة شراء الحاجات الزراعية التي أخذتها على عاتقها ولما كان قانون سنة ١٨٨٤ يميز خروج الأعضاء من النقابات في أى وقت شاؤا فقد اعتادت أن تضع فضلاً عن عقد تأليفها عقداً عرفياً يقضى بتعهد أعضائها جميعاً بطريق الاشتراك والتضامن بأن يفوا للبنك القروى بما تقتضيه النقابة من ذلك البنك . ويتراوح سعر الفائدة عادة على تلك القروض ما بين أربعة وأربعة ونصف في المائة في السنة ولا يجوز للنقابات في أية حالة من الأحوال أن تستعمل تلك القروض للتسليف منها لأعضائها اذ هي لا تمنح الا للقيام بسد ثمن ما تشتريه من السماد ونحوه لحسابهم

وقد جاوز عدد النقابات الزراعية في فرنسا خمسة آلاف نقابة يقرب عدد أعضائها من المليون وقد أقامت الى جانبها الألوف من المنشآت التعاونية الأخرى كبنوك التعاون الزراعية القروية على ما تقدم ايضاحه وشركات التعاون الزراعية المشتغلة بالانتاج الزراعى وبيع الحاصلات وشركات التأمين الزراعى المختلفة الأغراض كالتأمين على حياة الماشية والتأمين على ما يصيب الحاصلات الزراعية من العوارض المختلفة وصناديق اعانة العاطلين من العمال وصناديق معاشات التقاعد الى غير ذلك من الأعمال الجليلة العميمة النفع . فالبنيان التعاونى في فرنسا أساسه النقابات وعليها قامت كل المنشآت التعاونية الأخرى

وقد خص قانون ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٦ شركات التعاون الزراعية الفرنسية بجانب من المساعدة المالية فأباح للبنوك المركزية اقراضها من المال الذى يدفعه بنك فرنسا قروضاً قد تصل قيمتها الى ضعف رأس مالها المدفوع على أن تسدد في ٢٥ سنة . ولم يحدد ذلك القانون سعر الفائدة ولكنها تبلغ اثنين في المائة عادة

وليس لشركات التعاون الزراعية في فرنسا نظام قانونى خاص فلذلك يسوغ تأليفها

طبقاً لأحكام القانون المدني أو القانون التجاري

على أن قانون سنة ١٩٠٦ قد نص على الشروط التي يجب أن تتوافر في الشركات التي يسوغ لها الانتفاع بأحكامه فمنها أن عضوية تلك الشركات لا تباح إلا للمشتغلين بالزراعة الذين يثبتون لأنفسهم هذه الصفة بانضمامهم لأحدى النقابات الزراعية ويجب أن يكتب العضو بحصة اسمية واحدة على الأقل من رأس المال فإن كانت الشركة مؤسسة بمقتضى القانون المدني جاز أن تكون قيمة الحصة زهيدة جداً كعشرين قرشاً مثلاً وإن أنشئت الشركة بمقتضى القانون التجاري وجب أن لا تقل قيمة الحصة عن مائة قرش ولكنه يسوغ للجمعية العمومية أن تقرر ألاكتفاء بدفع عُشر تلك القيمة ولا يجوز توزيع ربح على الحصص بالمعنى المتعارف في الشركات التجارية ولكن تحسب لها فائدة لا تتجاوز أربعة في المائة وما زاد على ذلك يوزع منه ربح نسبي ما بين الأعضاء تبعاً لقيمة معاملات كل منهم مع الشركة وينشأ منه مال احتياطي. والأعضاء من الأصوات بقدر ما لهم من الحصص على أن لا يتجاوز عدد الأصوات مع ذلك حداً يعين في اللائحة الداخلية

ولا يتجاوز مجموع السلف التي تعطى لشركات التعاون الزراعية ثلث المبالغ المتعين على بنك فرنسا دفعه سنوياً للخرينة الفرنسية

وتعقد شركات التعاون رهناً للحكومة على أملاكها لضمان سداد القروض التي تعطى إليها وذلك فضلاً عن تضامن أعضاء الشركة في القيام بسداد تلك القروض ولا تعطى السلف للشركات إلا للقيام بغرض من الأغراض الآتية وهي إنتاج الحاصلات الزراعية أو استغلالها أو بيعها وإقامة المباني والورش والمخازن ونحوها وشراء الآلات والأدوات الزراعية واستعمالها لمنفعة المشتركة

وقد خول لوزارة الزراعة الفرنسية حق مراقبة أعمال الشركات التي تعطى إليها القروض ووضعت لذلك نصوص دقيقة في قانون سنة ١٩٠٧

ولا يتم النجاح لشركات التعاون الزراعية المشتغلة بالتوريد إلا إذا استعانت

بالشركات المركزية على شراء حاجات الاستثمار الزراعى الجيدة بالثمن المعتدل فلا غرو ان عدت تلك الشركات المركزية من أفضل مظاهر النهضة التعاونية ومن أسد خطواتها فى طريق الرقى

والذى دعا شركات التعاون الزراعية الى اجماع الكلمة على تأليف الشركات المركزية ما رأته من كثرة الأرباح التى يتقاضاها صغار التجار والوسطاء وما شعرت به من العجز عن الوقوف فى وجه منتجى الحاجات الزراعية وكبار التجار المشتغلين ببيعها اذا تعمدوا اتقاص كمية ما يعرضونه منها فى الأسواق الى ما دون القدر المطلوب واعلاء أسعارها تبعاً لذلك علواً لا مسوغ له

ولا يخفى أن المنتجين والبائعين مهما استبدوا بالشركات التعاونية الصغيرة وبافراد الفلاحين لايسهل عليهم مقاومة المنشآت التعاونية الكبرى وعلى الأخص متى اشتركت معاً فى العمل اذ ليس من الحكمة أن يناوى المنتج أو التاجر اكبر عملائه لأن تقريب مسافة الخلاف بين الطرفين لا ينافى مصلحة أيهما حيث يكفل للبائع صرف جانب عظيم من بضاعته جملة واحدة لعميل جدير بالثقة فى أوقات معينة فيستطيع أن يخفض من الثمن بقدر ما يوفره من النفقات الثانوية المختلفة التى تتلاشى فى مثل هذه الحالة أما المشتري فلا يدفع إلا الثمن الذى تساويه البضاعة مجرداً عن كل غلاء مدبر أو ربح يعود على الوسطاء أو شىء من النفقات الأخرى الثانوية التى تحسب عادة فى تقدير السعر

وقد الفت هذه الشركات المركزية فى جميع البلدان التى انتشرت فيها شركات التعاون الزراعية فتمكننت من شراء المقادير العظيمة من الأسمدة والآلات وما شاكلها لحساب الشركات المنتمية اليها من المنتجين مباشرة بأسعار تقل كثيراً عما يدفع عادة ويتولى ادارة الشركات المركزية قوم جمعوا ما بين العلم بالأصول المالية والتجارية والخبرة بحاجات الزراعة المختلفة وبحركة الأخذ والعطاء وتقلب الأسواق وتنوع وسائل النقل وذلك ما لا يتهيأ للشركات القروية التى يندر أن يكون من بين أعضائها من تتوافر فيه هذه الصفات

كما أن وفرة الكميات التي تشتريها الشركات المركزية تمكنها من اجراء التحليل والاختبار سواء بواسطة الكيماويين والخبراء الذين تستخدمهم بصفة مستديمة لهذا الغرض أو بواسطة معامل التحليل والاختبار التابعة للحكومة وللغرف الزراعية المختلفة ولما كانت شركات التعاون المركزية بعيدة عن قصد الاتجار فهي لا تكتفى باداء ما تطلبه منها الشركات القروية التابعة اليها على علاته كما يفعل افراد التجار ولكنها تتوخى ارشاد تلك الشركات الى أفضل أنواع السماد الذي يصلح للحاصلات المختلفة مراعية في ذلك ما يناسب حالة كل منطقة تبعاً لاختلاف معدن الأرض وقس على ذلك العلف والبذور وما جرى مجراها ولعل الفائدة الأدبية التي تعود على شركات التعاون القروية من جراء ذلك لا تقل شأنًا عن الفائدة المادية

والمسئولية في شركات التعاون المركزية محدودة والعضوية مباحة للشركات القروية ولأعضاء لجان تلك الشركات اما قيمة الحصص فتختلف باختلاف الشركات ويتوقف نجاح الشركات المركزية على اخلاص الشركات القروية في العمل معها بحيث لا تشتري شيئاً الاً منها على أن بعض الشركات القروية كثيراً ما تخدمها الظواهر فتشتري من التجار مباشرة ولكنه قد ثبت بالاختبار أن التجار قلما يستطيعون منافسة الشركات المركزية في السعر فضلاً عما للشراء من تلك الشركات من ميزة الاطمئنان الى جودة البضاعة

ولا يخفى انه كلما كثر اقبال الشركات القروية على الشراء من التجار مباشرة قلت كمية البضاعة التي تستطيع الشركات المركزية شراءها وقل تأثيرها على خفض السعر تبعاً لذلك ولكن معظم الشركات المركزية على الرغم من هذه الاعتبارات قد اطلقت الحرية للشركات القروية التابعة اليها لتشتري ما يحسن لها لكي يكون اقبال الشركات القروية على معاملة الشركات المركزية مبنياً على الاقتناع بوجه الفائدة التي تعود عليها من جراء ذلك لا عن مجرد ارغام

وتدفع الشركات المركزية عادة ثمن ما تشتريه على الفور أو بعد أجل قصير وبذلك تستطيع الشراء بأرخص الأسعار ولهذا الغرض توجب معظم تلك الشركات على الشركات القروية المنضمة اليها دفع كل قيمة الحصص التي اكتسبت بها ولكنها قد تضطر مع ذلك الى الاقتراض من بنوك التعاون المركزية